**مشكلات النظام السياسي الصيني**

يواجه الحزب الحاكم في الصين العديد من التحديات، وفي هذا الاطار سنركز على التحديات الآتية:

أولاً: انتشار ظاهرة الفساد

ثانياً: تحدي الأقليات الدينية

ثالثاً: تحدي القضايا الانفصالية

رابعاً: التحديات الاجتماعية

خامساً: وضع حقوق الانسان في الصين

أولاً: انتشار ظاهرة الفساد في الصين

يوجد في جميع المجتمعات وإن لم يكن بدرجات متفاوتة، ويمكن تعريفه على أنه سوء استغلال للسلطة والنفوذ لتحقيق منفعة خاصة، وهناك عدة معايير لتصنيف الفساد، فهناك معيار يركز على انتماء الأفراد المنخرطين في الفساد إلى القطاع العام أو الخاص، ومعيار آخر يتعلق بالتنمية الاقتصادية، ويتم فيه التفرقة بين التبادل الحر غير المشروط والتبادل الحر غير المقيد بشروط، وهناك أفعال تؤدى إلى الفساد مثل عدم الدقة في صياغة القانون، وتمتع المسئولين بدرجة أقل في المحاسبة، وهذا التعريف ينطبق على الفساد في الصين وكيف تتم محاربته .

وعندما بدأت الصين مشروعها الكبير وهو تحويل مسارها الاقتصادي لقوانين السوق تطلعاً نحو مزيد من النمو والتنمية ، فقد عانت الصين جراء هذا الانتقال من أضرار شديدة كادت تعصف بشرعية واستقرار نظامها، وأبرزها ظاهرة الفساد السياسي

وهناك مجموعة من المشكلات كانت سبباً في تفشي الفساد ومنها ما يلي :

1. مشكلات التحول الاجتماعية : فالمشكلة السياسية والاجتماعية تتمثل في كون الفساد السياسي يتم في المجال العام حيث يتبادل موظفو الدولة منافع من خلال مناصبهم الرسمية، أو يتم بين المجالين العام والخاص بحيث يستخدم موظفو الدولة ما يتمتعون به من امتيازات للسيطرة على الموارد بطرق غير مشروعة مع أصحاب المشروعات الخاصة .
2. مشكلات التحول الاقتصادية والقانونية :وتتمثل في حقوق الملكية وخاصة في مجالي الزراعة والصناعة .
3. مشكلات التحول الإدارية: وتتمثل في إعطاء الدولة سلطات واسعة تجاه المحليات في مجالات عدة منها: وضع الخطط وصياغتها، ترتيبات الميزانية، قرارات الاستثمار، وتوزيع المخصصات المالية والقروض، وتحديد مواقع المشروعات، وتوفير الدعم، وقد أدى التردد في حسم اللامركزية الادارية إلى ظهور حالات فساد سياسي، وأطرافها من رؤساء المستويات المحلية، ومن يعلوهم في الهيراركية الادارية. وأبرز هذه الحالات هي انتشار قضايا التهرب الضريبي .
4. مشكلات التحول السياسية : إن عدم اكتمال عملية التحول إلى اقتصاد السوق إلى جانب الفساد السياسي لابد أن يؤدى إلى انهيار في شرعية النظام السياسي، ولكن توجد عدة عوامل تسهم في إنقاذ شرعية هذا النظام السياسي الصيني، وهي:

**العامل الأول**: الأداء الناجح للاقتصاد الصيني، حيث توجد درجة رضاء شعبي على ما حققه النظام من نمو اقتصادي

**العامل الثاني**: اعتماد النظام الصيني في التحولات إلى السوق على أسلوب التدرج مع الاحتفاظ بالاستقرار الاجتماعي والسياسي .

**العامل الثالث**: استمرار سيادة قيم ثقافية معينة (الحرص على الاستقرار في مقابل رفض الفوضى) وعدم بروز دور قوى للمجتمع المدني بالرغم من تطور.

وقد خلقت عملية الإصلاح والنمو الاقتصادي السريع في الصين مصالح جديدة، ومراكز قوة اقتصادية سعت لاستغلال الأوضاع الجديدة لصالحها ، وكشفت إحدى الدراسات الصادرة في عام 2006، والتي تناولت 3067 قضية فساد، عن أن نحو نصف المتورطين في هذه القضايا كانوا من المسئولين أو الموظفين العاملين في مشاريع البنية التحتية وصفقات الأراضي وقطاع النقل .

على صعيد المحليات ينتشر الفساد في ضوء النفوذ المطلق الذي يتمتع به المسئولون هناك بشكل كبير، وطبقاً لبيانات النيابة الشعبية العليا، فقد تم التحقيق مع أكثر من 42 ألف مسئول حكومي سنوياً خلال الفترة من 2002 إلى 2005 بتهمة الفساد، حيث واجه ألفا منهم كل عام اتهامات جنائية. وفي مارس عام 2007، تم الكشف عن تسعة مسئولين كبار على مستوي الأقاليم والوزارات أدينوا بالفساد لنشاطاتهم في عام 2006. وكان 40041 موظفاً حكومياً قد أحيلوا إلى التحقيق بسبب الفساد والإهمال في ذلك العام، كما تحدثت العديد من التقارير الصحفية عن امتداد فساد المحليات إلى الحزب الشيوعي الحاكم، وعن المبالغ الكبيرة التي استولي عليها فاسدون من كوادره، حتى أن المسئولين الأقل مستوي نسبياً يمكن أن يجمعوا ثروة تضم عشرات ملايين اليونات. فضلا عن ذلكينتشر الفساد داخل المؤسسة القضائية، خاصة في الأقاليم والمقاطعات البعيدة، وترتبط الأشكال الرئيسية للفساد القضائي إما بالرشوة الواضحة أو- في الحالات الحساسة- بالتدخل من قبل الحكومة أو المسئولين الحزبيين، وقد أظهرت بعض القضايا أن الفساد في السلطة القضائية يتسم بقدر كبير من الشمول والتنظيم.

ثانياً: تحدي الأقليات الدينية في الصين

أبرز الأقليات الدينية في الصين هي:

**1**- الأقليات الإسلامية .

2-- الأقليات المسيحية.

3- الأقليات اليهودية .

يكتسب موضوع تحدي الأقليات الدينية في الصين أهمية خاصة، وذلك استناداً إلى اعتبارات عدة، من أبرزها :

1. الموقف المتشدد الذي اتخذه النظام الشيوعي الحاكم لفترة طويلة حيال أصحاب العقائد الدينية في البلاد، بسبب موقف الشيوعية المعروف من “الدين” وذلك قبل الأجواء الانفتاحية التي بدأت تشهدها الصين خلال العقدين الأخيرين.
2. تقاطع خطوط ما هو ديني مع ما هو قومي، حيث تنتمي الأقلية الدينية الواحدة إلى عدة قوميات، وهذا واضح بشكل أكبر في حالة الأقلية الإسلامية. ومثل هذا الوضع من شأنه أن يحد كثيراً من قوة تماسك هذه الأقليات، بما ينال من قوة دورها المحتمل على الساحة السياسية.
3. الإمكانات الحالية والمستقبلية لتلك الأقليات لتدعيم دورها على الساحة الصينية، في ظل العديد من المتغيرات وفي مقدمتها طبيعة تركيبتها القومية وحالة الانفتاح التي تشهدها الصين حاليا.

ثالثاً: تحدي القضايا الانفصالية في الصين

تعد الحركة الانفصالية حركة سياسية تعبر عن مطلب مشترك لجماعة من الناس لتحقيق هدف أساسي يتمثل في التغيير الكلى لجوهر النظام القائم بطريقة تتيح لهم الاستقلال عن هذا النظام، وتكوين نظام آخر خاص بهم يتفق مع أهدافهم ونظامهم للقيم وسلوكهم الجمعي، وذلك من خلال وسائل عدة تتراوح بين السلم والعنف، وتتنوع الأسباب التي تدفع هذه الحركات للانفصال ما بين أسباب عرقية، أو سياسية، أو دينية، أو ثقافية، أو لغوية، وقد يتوافر في الحركة عامل منها أو مجموعة من العوامل، وفى هذا السياق تواجه الصين تحدي تمسك تايوان باستقلالها العام عن الأراضي الصينية، كما تواجه مطالب ملحة بالانفصال في منطقتي سينكيانج (تركستان الشرقية) والتبت الواقعتين في أقصى غربي الصين، وهما نموذجان لحركات انفصالية يعد البعد الديني العنصر المحرك للأولى، والبعد القومي العامل الأساسي للثانية .

وقد أعلنت الصين عن رؤيتها للنظام الدولي الجديد في شكل بيان رسمي صدر في 18 أغسطس 2003 والذي أكد على ضرورة الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشئون الداخلية فالصين تؤكد على أهمية عدم التدخل في شئونها الداخلية، خاصة في قضايا تايوان، والتبت، وهونج كونج ولها مواقف حاسمة في هذا الشأن وغيرها من القضايا الخاصة بحقوق الإنسان والعولمة والإصلاح ومعالجة النزاعات الدولية سلميا، ومعارضة استخدام أو التهديد باستخدام القوة، ودعم مفهوم جديد للأمن يكون جوهره الثقة المتبادلة، والمساواة في السيادة بين الدول أياً كانت ظروفها الاقتصادية والسياسية، واحترام الظروف القومية الخاصة بكل دولة والبحث عن أرضية مشتركة، وتحقيق التعاون المنفعي المتبادل والتنمية المشتركة بين الدول كافة .

وتبرز أهم القضايا الانفصالية في الصين كالآتي:

1. تحدي القضية التايوانية.
2. تحدى قضية التبت .
3. تحدي قضية سينكيانج .
4. الصراع بين الصين وتركستان الشرقية.

**رابعاً: التحديات الاجتماعية في الصين**

على الرغم من نجاح الصين، خلال العقود الثلاثة الماضية، في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في ضوء سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها البلاد منذ آواخر السبعينيات، إلا أن الحكومات الصينية لم تكن على القدر ذاته من النجاح في المجال الاجتماعي، حيث صاحب التحولات الاقتصادية التي شهدتها الصين العديد من المشكلات الاجتماعية الخطيرة، التي أصبحت تهدد التنمية الصينية ككل. وتتمثل أبرز تلك المشكلات في اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وبين المدن والريف، وبين المناطق المختلفة، هذه الفجوة لم تقتصر على التفاوت في الدخل وتوزيع الثروة فحسب، بل تخطت ذلك إلى التفاوت في المستويات التعليمية والصحية، وما صاحب ذلك من اضطرابات وقلاقل اجتماعية، وكذلك استشراء الفساد في الصين. يضاف لذلك تأثير التحولات الاقتصادية على بعض الطبقات الاجتماعية في الصين. ويمكن مناقشة أبرز تلك التحولات و في مقدمتها أزمة الفقر النسبي والتفاوت الإنمائي في الصين، ويمكن مناقشة أبرز تلك المشكلات على النحو التالي :

1. الفقر النسبي والتفاوت الإنمائي في الصين قامت الصين منذ أواخر السبعينيات بتنفيذ مجموعة من السياسات، هدفت من خلالها إلى محاربة الفقر، وأحد الإنجازات المهمة التي حققتها الصين في هذا الصدد هو التخفيض الشديد للفقر المطلق .
2. التفاوت في مستوى وجودة التعليم والأوضاع الصحية ، فيما يتعلق بالتعليم هناك تفاوت في توزيع الخدمات التعليمية عبر المناطق الجغرافية والجماعات المختلفة في الصين، فرغم التقدم المهم الذي حققته الصين في المجال التعليمي، إلا أن نظام التعليم في الصين يعانى من خلل وعدم توازن شديدين بين الريف والحضر .
3. أما فيما يتعلق بالخدمات الصحية: فهناك اتفاق عام على أن توزيع خدمات الرعاية الصحية عبر المناطق الجغرافية والجماعات السكانية في الصين يعد مشكلة اجتماعية خطيرة .
4. التغيرات الديموغرافية في الصين: فهناك تغيرات جذرية فيما يتعلق بمعدل الخصوبة والعمر المتوقع عند الميلاد، فقد انخفض معدل الخصوبة بفضل السياسة الإنجابية في الصين من6 أطفال لكل أم بعد الحرب العالمية الثانية إلى 1 طفل لكل أم في عام 2005 – أما فيما يتعلق بعملية التحضر في الصين: فوفقاً لإحصاءات عام 1975، فقد بلغت نسبة سكان الحضر في الصين 17.4% من السكان، زادت لتصل إلي 50.4% في عام 2005

5- التحولات الاقتصادية والبرجوازية الصينية**:**

أثرت التحولات الاقتصادية التي شهدتها الصين عبر العقدين الماضيين علي إعادة تشكيل التركيبة المجتمعية هناك، حيث تضررت بعض الفئات، بينما استفادت بعض الفئات الأخرى، فقد تشكلت طبقات اجتماعية جديدة وأصبحت أكثر قوة .

6- الاضطرابات والقلاقل الاجتماعية في الصين

شهدت الصين في السنوات الأخيرة مجموعة كبيرة من الاضطرابات والاحتجاجات، كنتيجة للتحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، ووفقاً لتقديرات وزارة الأمن العام الصينية، فقد شهد عام 2005 نحو 84 ألف اضطراب كبير شارك فيها نحو 367 مليون صيني، بينما كان عدد تلك الاضطرابات 8700 عام 1993

خامساً: وضع حقوق الانسان في الصين

عند الحديث عن التحول الديمقراطي في الصين، فلابد من إيلاء عناية خاصة بموضوع حقوق الإنسان، والذي أصبح محل اهتمام متزايد على المستوى العالمي والوطني. إذ لما كان الانسان هو أساس التقدم والتطور الإيجابي لبناء المجتمع لذلك كان على الحكومات أن تكفل له حقوقه وحرياته الأساسية وحمايته من المخاطر، أن أي حكومة تحمى حقوق الانسان يجب أن تمارس – مثل غيرها من بلدان العالم- عقوبات قانونية على المجرمين، وهذا يعد حماية لحقوق الانسان، وبات على الصين أن تعمل على تحسين هذه الحقوق لكى تمضى بالمجتمع إلى الأمام ، ولكن أكدت معظم التقارير الدولية الصادرة بشأن الصين، وملفها في مجال حقوق الانسان على الانتهاك المنظم والمستمر لحالة حقوق الانسان في المجتمع الصيني، بل ولتصفية المعارضين والمنشقين. ويعد تقرير منظمة العفو الدولية (أمنيستي إنترناشيونال) Amnesty International وذلك قبل افتتاح الدورة الأوليمبية في بكين شهر أغسطس عام 2008 هو أهم تلك التقارير، نظراً لصدوره قبيل افتتاح الدورة الأوليمبية والذي جاء فيه “إن سجل حقوق الإنسان في الصين يسير من سيء إلى أسوأ، وليس إلى الأفضل، بسبب الألعاب الأولمبية التي ستستضيفها”. مما أدى الى تدهور الاوضاع واصبحت عائق في طريق الإصلاح السياسي.